فإن فقدته فالإضافة وهو قولك إذا أضفته أعربته بالحرف وإن أفردته أبدلت من واوه
ميما ونوع لا يفرد وهو ذو ومعناه صاحب مال ويلزم إضافتها إلى أسماء الأجناس
كقولك ذو مال وذو عبيد لأنها ذكرت وصلة إلى الوصف بها إلا أنك لا تقول مررت
برجل مال وشذت إضافتها إلى المضمر أنشد عبد القاهر

إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه   ومن كلام المولدين اللهم صل على محمد وذويه

وكلم المنصرف تفتحه   جرا كإسحق ويأتي شرحه

كان حق هذا البيت أن يذكره قبل قوله وإن يكن آخره معتلا لأن غير المنصرف قسيم
المنصرف كذلك فعل أبو علي وأبو الفتح وهذا سوء ترتيب وقوله تفتحه وشرحه عيب
في القافية لأن الأول متراكب والثاني متدارك فقد بنى البيت على حدين وجملة الأمر
أن غير المنصرف يوافق المنصرف في أمرين ويخالفه في أمرين فموافقته ضمه في موضع الرفع
وفتحه في موضع النصب تقول هذا إسحق ورأيت إسحق كما تقول هذا رجل ورأيت رجلا
ومخالفته أنه يمتنع من التنوين في الأحوال الثلاث وعلته أنه دخل علامة للأخف عليهم والأمكن
عندهم وقد فقد الخفة والمكانة لمشابهة الفعل فلا يدخله التنوين كما لا يدخل الفعل
وأنه يفتح في موضع الجر فتقول مررت بإسحق والقول في ذلك أنه منع التنوين أولا ولم يمكن
تبقية الكسرة لأنه لو قيل مررت بإسحق التبس بالمضاف إلى ياء المتكلم فمنع الكسرة ولم يبق ساكنا
لأن السكون ليس من إعراب الاسم فاستعاروا له حركة وكانت الفتحة أولى لأن النصب والجر
يشتركان في وقوعهما إعرابا للفضلات

وقف على المنصرف المنصوب   بالألف نونه مقلوب

عادة النحويين ذكر الوقف في أواخر الكتب لأنه ليس من الأحكام الإعرابية فهكذا أبو الفتح
هذا الباب في اللمع وتبعه يحيى في قصيدته واعلم أن الوقف عبارة عن السكوت على آخر
الكلمة وهو ضد الوصل وجيء به في الكلام لراحة المتكلم وتقسيماته كثيرة وهذا
الإملاء لا يحتملها وأقسامه ثمانية الإسكان والروم والإشمام والتضعيف والإبدال
والنقل والحذف والزيادة   وأنا أسوق ما ذكره إذا وقفت على الاسم المنصرف المنصوب

كقولك

كقولك رأيت رجلا أبدلت من تنوينه ألفا فقلت رأيت رجلا أما الإبدال فللمحافظة على التنوين
وأما التخصيص بالألف فلأن قبل الألف فتحة وكان ينبغي له أن يضيف إلى القيد المنون
لأن قولك رأيت الرجل منصرف منصوب ولا تقف عليه مبدلا

وفي سواه قف بغير إبدال   واحذف من المنقوص ياء الإعلال

وإن تعرفه فأثبته وقف   وقف على المقصور حتما بالألف

الهاء في سواه تعود إلى المنصرف المنصوب يريد أن المرفوع والمجرور المنونين إذا وقفت
عليهما لم تبدل من تنوينهما تقول هذا زيد ومررت بزيد وإنما لم تبدل لأنك لو أبدلت
لأبدلت من تنوين المرفوع واوا ومن تنوين المجرور ياء فتقول هذا زيدو ومررت بزيدي
فالأول ثقيل والثاني ملتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم وأما المنقوص فلا يخلو من أن يكون
منونا أو غير منون فإن كان منونا فمنصوبه كالصحيح المنصرف المنون تقول رأيت قاضيا
كما تقول رأيت زيدا لأن الياء متحركة في الوصل فهو جار مجرى الصحيح وإن كان مرفوعا
أو مجرورا فللعرب فيه مذهبان أحدهما وهو اختيار سيبويه أن تحذف الياء فتقول
هذا قاض ومررت بقاض لأن الوقف موضع حذف فإذا حذفت الياء في الوصل فحذفها
في الوقف أولى الثاني وهو اختيار يونس أن تثبتها فتقول هذا قاضي ومررت
بقاضي لأنها حذفت لملاقاة التنوين وقد زال في الوقف وإن كان غير منون فإن كان
منصوبا أثبت الياء كقولك رأيت القاضي وبلغت التراقي لأنها متحركة في الوصل وإن كان
مرفوعا أو مجرورا فللعرب فيه مذهبان أجودهما الإثبات تقول هذا القاضي ومررت
بالقاضي لأنها حرف إعراب ثبت في الوصل فثبت في الوقف كدال زيد والثاني الحذف
تقول هذا القاض ومررت بالقاض لأنهم قصدوا الفرق بين الوصل والوقف وكان
الوقف أولى بالحذف لأنه موضع تغيير وأما المقصور فلا يخلو من أن يكون منونا أو غير
منون فإن كان منونا فمذهب سيبويه أن الوقف في الرفع والجر على الألف التي هي حرف
الإعراب كقولك هذه عصا ومررت بعصا لأن الأصل هو الصحيح وكذلك هو في الوقف
فليعتبر المعتل به ونقف عليه منصوبا على الألف التي هي بدل من التنوين فتقول رأيت عصا فهذه

Copyright © King Saud University